

300 قتيل وجريح في سلسلة اعتداءات

يوم دام عاشته 6 محافظات عراقية بينها بغداد أول من أمس، جراء سلسلة اعتداءات تراوحت بين التفجيرات الانتحارية والعبوات الناسفة والهجوم المسلح، خلفت مئات القتلى والجرحى بينهم عدد كبير من رجال الأمن الحكوميين



امام مسجد عبد القادر الكيلاني في بغداد (كريم قديم - أ ب)

هزت سلسلة من الانفجارات المتزامنة نحو 15 مدينة في بلاد الرافدين، أول من أمس، وخلفت أكثر من 66 قتيلًا و240 جريحاً، في اعتداءات تدل على ارتفاع وتيرة العنف عقب تفويض الكتل السياسية العراقية الحكومة بدء محادثات مع واشنطن تهدف إلى بحث مسألة تدريب القوات العراقية حتى ما بعد نهاية العام الجاري، موعد انسحاب قوات الاحتلال الأمريكي. وشهدت الكوت تفجيرين، بعبوة ناسفة وسيارة مفخخة، أدت إلى مقتل 40 شخصاً وإصابة 65. وفي تكريت، قال مصدر أمني إن «ثلاثة عناصر من الشرطة بينهم ضابط برتبة

مقدم قتلوا، فيما أصيب سبعة آخرون في هجوم انتحاري داخل دائرة مكافحة الإرهاب في مجمع القصور الرئاسية». وفي وسط بعقوبة في محافظة ديالى، قتل 4 جنود عراقيين في هجوم بأسلحة مزودة بكواتم للصوت استهدف نقطة تفتيش في منطقة جرف الملح، فيما انفجرت سيارة مفخخة في ناحية الوجيهية، وعبوة أخرى في ناحية العظيم، وعبوتان ناسفتان في ناحيتي كنعان وبهرز جنوب بعقوبة. أوقعتا عدداً من القتلى والجرحى. وفي ناحية خان بني سعد، أعلن ضابط إصابة 17 شخصاً بجروح بانفجار سيارة مفخخة. وأعلن قائد شرطة النجف «انفجار سيارة مفخخة قرب مديرية شرطة الطرق الخارجية في شمال المدينة»، ما أدى إلى مقتل 7 أشخاص وإصابة 60 بجروح. وفي كركوك، قُتل مدني وأصيب 14 بجروح في انفجار دراجة هوائية قرب

موقع لمركبات النقل عند مدخل سوق دوميز وانفجار سيارة مفخخة في شارع سوق تسعين. وأكدت مصادر أمنية أن «مسلحين نسفوا بشكل شبه كامل قاعة الصلاة في كنيسة مار افرام للسريان الارثوذكس» في ساحة العمال. وفي بغداد، قُتل شخصان وأصيب 30 آخرون بجروح في هجمات متفرقة في جنوب العاصمة وغربها. كذلك قُتل جندي وأصيب تسعة أشخاص بينهم أربعة جنود بجروح في انفجار سيارة مفخخة استهدف دورية للجيش في منطقة التاجي. واستهدفت عبوتان ناسفتان منزل ضابط في شرق الرمادي. وفي بلد، أصيب 5 أشخاص في انفجار عبوة ناسفة قرب مبنى المجلس البلدي. وقُتل شخصان وأصيب 9 آخرون بجروح في انفجار سيارة مفخخة عند مقر شرطة ناحية الهندية شرق مدينة كربلاء. وفي الموصل، أعلن ملازم في الشرطة مقتل شخص وإصابة 3 آخرين

بانفجار عبوتين لاصقتين ثبتتا على عمود للكهرباء في حي الفيصلية. وفي ناحية الإسكندرية، انفجرت سيارة مفخخة قرب مبنى المجلس البلدي. من جهته، قال المتحدث باسم عمليات بغداد اللواء قاسم عطا إن «هجمات اليوم ليست مفاجئة بالنسبة إلينا، لأن العدو كان يخطط لشن عشرات العمليات الإرهابية في رمضان، لكن قواتنا تمكنت من تفكيك معظم الشبكات المتورطة». وأضاف «لا يمكن القول بوجود تدهور أو انفلات أمني، فقواتنا لا تزال في الميدان ونحن في ساحة معركة». بدوره، قال رئيس الوزراء نوري المالكي «إقدام المجرمين على قتل العراقيين الأبرياء في هذا الشهر الفضيل (رمضان) يؤكد خلوهم من أي وازع ديني». وأضاف أن هؤلاء «لن يفلتوا بهذه الجرائم الجبانة». وندد الرئيس العراقي جلال الطالباني بالتفجيرات الدامية. (أ ف ب، يو بي أي، رويترز)

فلسطين

استغلت الحكومة العبرية مشروع السلطة الفلسطينية للتوجه إلى الأمم المتحدة في أيلول ونيل الاعتراف بالدولة لتسريع وتيرة الاستيطان على نحو غير مسبوق في الأراضي الفلسطينية، وخصوصاً في القدس الشرقية المحتلة

إسرائيل تحارب استحقاق أيلول بالاستيطان

وفي منطقة حيفا وحدها، أقرت وزارة الداخلية التصديق على بناء 7 آلاف وحدة سكنية، ومن المتوقع التصديق قريباً على مخططات بناء في مناطق أخرى. ويأتي الإعلان عن مخططات البناء الاستيطاني الجديدة بعد تنفيذ أميركي وأوروبي وروسي وتركى إثر التصديق على مخطط بناء 930 مسكناً بمستوطنة هار حوماه في جبل أبو غنيم جنوب القدس الشرقية قبل 10 أيام. وكانت مصادر اسرائيلية قد أكدت أن وزارة الإسكان الإسرائيلية قررت بناء 7000 وحدة سكنية جديدة في أعقاب الاحتجاجات الواسعة داخل المدن الإسرائيلية بسبب ارتفاع أسعار السكن. بدورها، أدانت الرئاسة الفلسطينية بشدة، القرار الإسرائيلي القاضي ببناء مئات الوحدات الاستيطانية في مستوطنة «أريئيل» شمال الضفة. وقال المتحدث نبيل أبو ردينة «هذه محاولة إسرائيلية لتدمير ما بقي من جهد لإحياء عملية السلام، ومرة أخرى تمثل هذه الممارسات سبباً قوياً يدعوننا للذهاب إلى الأمم المتحدة لطلب عضوية دولة فلسطين، ووقف هذه الإجراءات الإسرائيلية». فيما رأى عضو المكتب السياسي للجهة الديموقراطية لتحرير فلسطين النائب قيس عبد الكريم أبو ليلي أن «الحكومة الإسرائيلية الحالية اليمينية المتطرفة تحاول استباق الزمن وفرض أمر واقع من خلال توسيع البناء الاستيطاني في كل مكان، وخاصة القدس». وأضاف أن حكومة الاحتلال «تسعى كذلك إلى تغيير الطابع الديموغرافي للمدينة المقدسة من خلال القضاء على الوجود العربي الفلسطيني فيها، وتفريغها من محتواها». وأنها «تحاول الخروج من مشاكلها وأزمته الداخلية على حساب الشعب الفلسطيني من خلال توسيع المستوطنات».



أبو ردينة: إسرائيل تحاول تدمير ما بقي من جهد لإحياء عملية السلام

رام الله - فادي أبو سعد

سزعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خطتها الاستيطانية خلال الأيام الماضية للعمل على بناء وحدات إضافية، وأخرها كان أول من أمس مع تصديق وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، على بناء 277 وحدة استيطانية إضافية في مستوطنة أريئيل شمال الضفة الغربية، وتحديدًا في الحي الاستيطاني نويمان، في إطار مخطط لبناء 430 وحدة استيطانية جديدة. وذكر موقع صحيفة «هارتس» أن «الوحدات السكنية صدق عليها في السابق، لكنها لم تسوق الأراضي التي ستقام عليها الوحدات للمستثمرين في البناء، وبعد قرار باراك الذي صدر الأسبوع الماضي، سيكون بإمكان إدارة المستوطنة تسويق الأراضي المخصصة للبناء، ومن المتوقع أن ينجز البناء فيها خلال ثلاثة أعوام ونصف عام». وبحسب المعلومات، فإن 100 وحدة سكنية ستخصص للمستوطنين الذين سُحبوا من مستوطنة نتساريم في قطاع غزة. ومنذ تأليفها، صدقت حكومة بنيامين نتنياهو على بناء 492 وحدة استيطانية في مواقع مختلفة في الضفة الغربية، إضافة إلى 500 وحدة استيطانية في مستوطنة ابتمار، في أعقاب مقتل 5 أفراد من أسرة واحدة. وكان وزير الداخلية إياهو يشاي قد صدق الخميس الماضي على مخطط لبناء 1600 مسكن في مستوطنة رمات شلومو شمال القدس الشرقية المحتلة، ويعتزم خلال الأيام القليلة التصديق على ألفي مسكن في مستوطنة غفعات همتوس جنوب القدس الشرقية و700 مسكن في مستوطنة غفعات زئيف شمال القدس الشرقية، بحسب المصادر الإسرائيلية.

المعارضة الأردنية مستمرة في الشارع رغم التعديلات الدستورية

عمان - محمد السمهوري

تتقرب الساحة الأردنية تحولاً خلال الأشهر المقبلة، ولا سيما أن الجميع ينتظرون تصديق مجلس النواب على حزمة من التعديلات السياسية والدستورية. لكن الترقب الأهم هو من سيقود هذا التحول، وخصوصاً أن أحداث كثيرة تدور حول هوية رجل المرحلة المقبلة، ويتوزع النقاش بين كل من رئيس مجلس النواب الحالي فيصل الفايز، ورئيس الوزراء الأسبق، رئيس لجنة الحوار الوطني طاهر المصري، كاسم أقرب للحوار مع الحركة الإسلامية التي ما زالت تعتقد أن الحراك في الشارع هو ردها على كل ما جاءت به التعديلات الدستورية. في المقابل، فإن مفاوضات الأردن مع دول مجلس التعاون الخليجي والدور الذي تتطلع إليه في المرحلة المقبلة من تحولات سياسية محلية وخارجية ترشح فيصل الفايز، لما يمثله من قرب في التوجه السياسي. تحديد هوية رجل

المرحلة المقبلة لا يلغي الحراك في الشارع الأردني الناجم عن انقسام الأطراف السياسية حول أهمية التعديلات المطروحة. في هذا السياق، أكد الملك الأردني عبد الله الثاني، خلال تسلمه التوصيات المتعلقة بالتعديلات المقترحة على الدستور الأحد الماضي، أن الأولوية التشريعية في هذه «المرحلة الوطنية» تتمثل في إنجاز التعديلات الدستورية المطروحة، ضمن قنوات تعديل النصوص الدستورية، وفي إطار زمني لا يتجاوز الشهر بما يعطي للسلطة التشريعية القدرة على الانتقال إلى دراسة وإقرار التشريعات السياسية المتمثلة في قانون الأحزاب وقانون الانتخاب. ودعا الملك القوى والمؤسسات الحزبية والنقابية والشعبية المشاركة في المسيرة الإصلاحية، والاستثمار فيها، وتحويلها إلى برامج عمل، مؤكداً أنه بعد إنجاز قانون البلديات، من الضروري إجراء الانتخابات البلدية في أسرع وقت ممكن. دعوة الملك إلى الأطراف السياسية قوبلت

بتلويح أطراف المعارضة من اليسار واليمين بالبقاء في الشارع، وذلك يعود إلى اعتقادها أنها قاصرة وغير ملبية لطموحاتها، وهي تتوعد أن الحراك سيبقى في الشارع، معتمدة فضلاً مستمراً يتسع أفقياً وعمودياً، حتى تحقيق مطالبها. وفي هذا الإطار، نددت منظمات المجتمع المدني بالتعديلات الدستورية، مشيرة إلى أنها لا تتواءم في كثير منها مع الاتفاقيات الدولية التي وقع وصدق عليها الأردن. من جهتهم، فإن الإسلاميين، وهم المعارضة الأبرز في الشارع، غير مقتنعين بما جاءت به التعديلات الدستورية. وفي هذا الصدد، رأى حزب جبهة العمل الإسلامي، النزاع السياسية لحركة الإخوان المسلمين، في التعديلات أنها «لا تعبر تماماً عن مطالب الشعب الأردني ولا تحقق مضمون النصوص الدستورية التي نصت على أن نظام الحكم نيابي ملكي وراثي وأن الأمة مصدر السلطات»، وطالب الحزب، في بيان أصدره أول من

أمس، بتعديل عدد من المواد «حتى تكون التعديلات معبراً لمستقبل واعد نتجاوز فيه الأزمة التي يعيشها الوطن وحتى نحقق الانسجام والتوافق بين النصوص الدستورية وحتى تكون الديموقراطية واقعا معيشاً». وفي هذا الإطار يرى رئيس اللجنة السياسية في حزب جبهة العمل الإسلامي، زكي بن أرشيد، أن «التعديلات تنتمي إلى الماضي ولا تستوعب الحاضر أو تراعي متطلبات المستقبل، وهي خطوة متواضعة ولا تلبى طموحات الشارع والقوى السياسية». وقال «إن حجر الزاوية في التعديلات المأمولة هو أن يأتي رئيس الوزراء بإرادة شعبية والنص على ذلك صراحة في الدستور» وبالتالي فإنها، وفقاً له، «لا تشير إلى تحول ديموقراطي حقيقي ما لم يكن هناك حكومة برلمانية تمثل الشعب في حد أدنى». ورأى أن النص على محكمة دستورية وهيئة مستقلة للانتخابات وغيرها من التعديلات خطوات غير كافية.

ما قبل ودل

أوقفت الشرطة الهندية أمس أكثر من ألف متظاهر ضد الفساد من أنصار ناشط يدعى انا هازاري قرر بدء إضراب عن الطعام للمطالبة بتشديد قوانين مكافحة الفساد التي بُحث في البرلمان. وقال وزير الداخلية الهندي ب. شيدامبارام إنه «أوقف ما بين 1200 و1300 شخص». وتابع: «نحن لا نمنع تظاهرة ديموقراطية سلمية». وأوضح وزير الداخلية أن الموقوفين لم يحترموا تعليمات الشرطة لهم بشأن حظر تجاوز المتظاهرين الـ5000 شخص. (أ ف ب)